المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: مكانة القوى المتوسطة في النظام الدولي: المقومات والأفاق المستقبلية (استراليا انموذجاً)
اسم الكاتب: أ.م.د. سيف نصرت توفيق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6624
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 07:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مكانة القوى المتوسطة في النظام الدولي:
المقومات والأفاق المستقبلية (أستراليا انموذجاً)

ا.م.د سيف نصرت توفيق
جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية
saifiq@tu.edu.iq

الملخص:

تعد موضوعات المكانة من اهم الموضوعات في الدراسات الدولية والاستراتيجية لانها تعطي صورة لطبيعة الوحدات الدولية في النسق الدولي وسلوكها تجاه الوحدات الأخرى. وتلعب القوى المتوسطة دورًا مهمًا في النظام الدولي، كونها فئة مهمة من الدول التي تتمتع ببعض النفوذ والقدرة على التأثير في الشؤون الدولية، ولكنها لا تمتلك نفوذًا كافيًا للتحكم في الأحداث بمفردها. وتتمتع القوى المتوسطة بميزة حاسمة وهي أنها ليست مجبرة على الانحياز لجانب دون آخر في أي نزاع دولي. ولذلك يمكن لها العمل كوسيط بين الدول الأقوى والأضعف، وبالتالي يكون لديها دور مهم في حل النزاعات الدولية.

وقد يعزز الدور الدولي والإقليمي للقوى المتوسطة مكانة تلك القوى. وبالوقت نفسه قد تكون لها مكانة ما قبل الدور الذي تؤديه. فالدور يشير إلى المساهمات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية التي تقوم بها الدولة في النظام الدولي. أما المكانة الدولية، فتشير إلى أهمية الدولة في النظام الدولي والتقدير الذي تحظى به بين دول العالم.

الكلمات المفتاحية: القوى المتوسطة، المكانة، النظام الاقليمي،المقومات،استراليا

تاريخ الاستلام : ١٢/ ١ /٢٠٢٤ تاريخ القبول: ١٤ / ٢ /٢٠٢٤ تاريخ النشر: ١ / ٣ /٢٠٢٤

The Position of Middle Powers in the International System: Components and Future Prospects: Australia as an Example

Assist Prof. Dr. Saif Nussrat Tawfeeq
Tikrit University - College of Political Science
saifiq@tu.edu.iq

Abstract:

Status issues are among the most important topics in international and strategic studies because they shape a frame of the nature of international units in the international system and their behavior towards other units.

Middle powers play an important role in the international system, as they are an important category of countries that have some influence and ability to influence international affairs, but they do not have enough influence on control events on their own.

Middle powers have a decisive advantage in that they are not forced to take sides in any international conflict. Therefore, they can act as a mediator between stronger and weaker countries, and thus have an important role in resolving international conflicts.

The international and regional role of middle powers may enhance the status of those powers. At the same time, they may have a status before the role they play. The role refers to the political, economic, security, and cultural contributions made by the state in the international system. As for international standing, it refers to the importance of the state in the international system and the appreciation it enjoys among the countries of the world.

Keywords: Middle Powers, Status, Regional System, Components, Australia.

المقدمة :

تحكم النظام الدولي تراتبية تصاعدية لفاعلية الوحدات الدولية، فهي تؤطر في شكل هرمي بحسب المكانة، فكل قوة تلعب دوراً وفق مقومات قوتها التي تعبر عن المكانة وقدرتها على تحويل تلك المقومات الى سلوك للتأثير بباقي الوحدات الدولية ويكون ذلك بحسب الاستجابة بالقبول أو الرفض أو الخنوع أو الرد أو خيارات أخرى، كل هذه المعطيات جعلت من النظام الدولي متعدد الفواعل فهناك القوى العظمى وهناك القوى الكبرى والصاعدة والمتوسطة وصولا الى الدول الصغيرة، ولكن تقسيم هذه الدول تحت هذه العناوين ليس بالشيء الانتقائي أو الاختياري بل لكل دولة أسس ومعايير تطلق عليها وتضعها في مصاف القوى المؤثرة أو الأقل تأثيرا أو الدول منزوعة التأثير.

وللبحث في مكانة القوى المتوسطة فهي تعلب دورًا مهمًا في النظام الدولي، إذ تمثل هذه الدول فئة مهمة من الدول التي تتمتع ببعض النفوذ والقدرة على التأثير في الشؤون الدولية، ولكنها لا تمتلك نفوذًا كافيًا للتحكم في الأحداث بمفردها. ومع ذلك، فإن القوى المتوسطة تلعب دورًا في المحافل الدولية ويمكن أن تؤثر على النظام الدولي وعلى مساره. وتتمتع القوى المتوسطة بميزة حاسمة وهي أنها ليست مجبرة على اتخاذ الجانب الواحد في أي نزاع دولي، ويمكن لها العمل كوسيط بين الدول الأقوى والأضعف، وبالتالي تكون لديها دور مهم في حل النزاعات الدولية.

فالدور الدولي والإقليمي للقوى المتوسطة قد يعطي ويعزز المكانة، وبالوقت نفسه قد تكون لها مكانة ما قبل الدور الذي تؤديه، فالأخير يشير إلى الأدوار والمساهمات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية التي تقوم بها الدولة في النظام الدولي. أما المكانة الدولية، فتشير إلى مكانة الدولة في النظام الدولي والتقدير الذي يحظى بها بين دول العالم.

وعلى الرغم من أن الدور الدولي والمكانة الدولية ترتبطان بشكل كبير، إلا أن هناك اختلافًا بينهما. فالدور الدولي يعكس قدرة الدولة على التأثير والمساهمة في القضايا الدولية المختلفة، بينما تعكس المكانة الدولية مكانة الدولة في النظام الدولي بشكل عام. وبشكل عام، يتفق منظرو العلاقات الدولية أن الدور الدولي يسبق المكانة، اذ تحقق المكانة الدولية عن طريق الأداء الدولي الفعال والمساهمة في القضايا الدولية المختلفة.

ولسنا بصدد الخوض في الجدل المفاهيمي بقدر توضيح الأسس التي يتكئ عليها بحثنا، وفي خضم الجانب التطبيقي فان هناك مجموعة كبيرة من الدول يطلق عليها القوى المتوسطة أو الدول المتوسطة سواء أكان ذلك من خلال معيار المساحة أو معيار القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية ومخرجاتها السياسية التي تعمل على تطوير تحالفات استراتيجية مع الدول الأخرى، وتحقيق نفوذ إضافي من خلال هذا التعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري.

ومن أبرز القوى المتوسطة في النظام الدولي أستراليا وكندا وكوريا الجنوبية وتركيا وإندونيسيا وماليزيا.. الخ، بل أن هناك من يضيف حتى بعض القوى الصاعدة كجنوب أفريقيا والبرازيل في هذا التصنيف، حيث تتمتع هذه الدول بموقع استراتيجي مهم وقوة اقتصادية وعسكرية وثقافية يمكن أن تؤدي إلى تعزيز نفوذها وتأثيرها في إقليمها وفي النظام الدولي بشكل عام.ومن حيث النطاق العملي فجاءت أستراليا كأنموذج للدراسة لما تمتع به من موقع جغرافي مهمًا وجيو استراتيجيًا فهي تقع في النصف الجنوبي للكرة الأرضية، مما يجعلها بعيدة عن الصراعات والتحديات الأمنية التي تشهدها الدول في النصف الشمالي، فضلا عن تواجد الدول الكبرى في منطقة المحيط الهادئ، والتي تعد منطقة محورية للاقتصاد والأمن العالمي، ويتمركز فيها العديد من القواعد العسكرية الأمريكية والصينية والروسية والأسترالي، الى جانب ذلك فقد وجدنا قلت الدراسات التي حظيت بها أستراليا ودورها في النظام الدولي.

أهمية البحث:

تعد دراسة القوى والدول المتوسطة في النظام الدولي ذات أهمية كبيرة في حقل العلاقات الدولية فهي تساعد على فهم طبيعة النسق الذي تتفاعل فيه الوحدات الدولية هذا من جهة ومن جهة أخرى تسعى الى فهم وتحولات النظام الدولي وتأثير القوى الكبرى والمتوسطة والصغيرة عليه، كما وتساهم دراسة القوى المتوسطة في تحديد المعايير التي تطلق على هذه الدول والدور المناسب لهذه الدول في النظام الدولي وتحليل تأثيرها على الأمن والاستقرار الدوليين، وكذلك فهم دوافعها وأهدافها وسياساتها الخارجية، ومن المهم دراسة أستراليا كأنموذج رائد لدراسة القوى المتوسطة في النسق الدولي لما تتمتع بقدرات اقتصادية وعسكرية متوسطة، فهي تلعب دورًا هامًا في تحديد مسار العلاقات الدولية وتوجهات النظام الدولي.

إشكالية البحث:

ان فهم مكانة القوى المتوسطة بشكل واضح وجلي يحتاج الى فهم ممكنات هذه الدول التي جعلت هذه الدول متفاعلة في هذا المنطقة الحرجة ما بين القوى الصغيرة والقوى الكبرى لا بل حتى الصاعدة، وفضلا عن ذلك الحاجة الى دراسة استراتيجية هذه الدول وفي مقدمتها أستراليا لتوضيح الصورة لهذه المكانة في أنماط التفاعل الإقليمي والدولي الثلاثي القائم على (التعاون والتنافس والصراع) في ظل التحديات المباشرة وغير المباشرة في علاقاتها مع باقي الدول كالصين واليابان والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي. ومن هذه الإشكالية نطرح تساؤلاً رئيسا يحاكي عنوان الدراسة، وهو ما هي مكانة أستراليا في النسق الدولي بعدها من القوى المتوسطة التي تتمتع بها؟ وتتفرع منها مجموعة تساؤلات فرعية:

- ماهية القوى المتوسطة ومعايير مكانتها في النظام الدولي؟
- ما هي مقومات المكانة لأستراليا كقوة متوسطة مهمة في محيطها الإقليمي والنظام الدولي؟
- ماهي اهم المقتربات التي تقف أمام تقدم او تراجع مكانتها ومستقبلها كقوة متوسطة؟

فرضية البحث:

تقوم الدراسة على فرضية مفادها ان أستراليا تتمتع بمكانة مهمة في النظام الدولي كقوة متوسطة بفضل العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية وعلاقاتها الاقتصادية مع الصين واليابان كأكبر شركاء تجاريين، وبالتالي فأنها ستبقى في الأمد القريب تحاكي نمط القوى المتوسطة وفي الأمد المتوسط اذا ما استطاعت توظيف مقومات مكانتها لتكون في مرحلة أو محطة انتظار مؤقته (قوة صاعدة) تسعى للوصول

الى مستوى القوى الكبرى في الأمد البعيد في حال توافر الظروف الدولية واقتناص الفرص، وهذ يعتمد بشكل كبير على القيادة السياسة لأستراليا في رسم ملامح مكانتها المستقبلية .

منهجية البحث:

تم الاعتماد الرئيسة في البحث العلمي وهي المنهج الاستقرائي والاستشرافي لفهم طبيعة وتطور القوى المتوسطة الى جانب حالة أو أنموذج الدراسة أستراليا ومن ثم الانطلاق لاستشراف المشهد الذي ستكون عليه أستراليا كقوة متوسطة في تراتبية القوى المتوسطة.

المبحث الأول: القوى \ الدول المتوسطة في النظام الدولي (المفهوم والمدلول والمعيار):

عند الحديث عن القوى المتوسطة \الدول المتوسطة فهي كما هو معلوم ليست قوى كبرى في النظام الدولي، ولكنها تتمتع بموارد اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية معتبرة وتلعب دوراً هاماً في الشؤون الدولية لاسيما دورها في رسم خارطة الاستقرار العالمي، اذ تتميز بالقدرة على التحالف والتالف والتوسط بين الدول الكبرى وهي تعمل مع القوى الكبرى لحل الكثير من المشكلات العالمية، وترويج لبرامج الديمقراطية وحقوق الإنسان.

اولاً : التطور التاريخي للمفهوم : تاريخياً لا يوجد اتفاق وأجماع على الحقبة التاريخية لتقسيم العالم الى قوى متعددة ، ومع ذلك يعود استخدام المصطلح إلى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومحاولة الدول المتوسطة توسيع دائرة نفوذها وتأثيرها في النظام الدولي بالرغم من عدم وجودها ضمن الدول الكبرى والقوية.

ومن الممكن التوقف على مجموعة من الإشارات لمفهوم القوى المتوسطة ، فهناك من يرجعها الى "توماس لاكويني" الذي يعود اليه الفضل في تقسيم الدول من حيث قوتها ، والمثبت في كتب حقل العلاقات الدولية ان الجذور الأولى لهذا التقسيم تعود الى بداية نظام الدولة القومية في أوروبا ففي أواخر القرن الخامس عشر، عندما قام السياسي الإيطالي "جيوفاني بوتيرو Giovanni Buturo"عمدة مدينة ميلانو بتقسيم العالم إلى ثلاثة أنواع من الدول: إمبراطوريات Empires\ grandissime وقوى وسطى ودول صغيرة middle powers Small countries ، ووفقا لجيوفاني فان القوى الوسطى تتمتع بمقومات قوة وسلطة كافية لجعلها تقف على قدميها وتتخذ قرارتها المصيرية، دون الحاجة إلى طلب المساعدة من دول أخرى (محمود ٢٠١٣، ٦). وهناك من يرجع استُخدم مصطلح "القوى الوسطى" منذ منتصف القرن العشرين لوصف الدول التي لا تملك قوة وهيمنة القوى الكبرى، ولكن لديها موارد وتأثير مهمين في النظام الدولي، فقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة من قبل الدبلوماسي البريطاني السير "دينيس جرين هيل Denis Greenhill " في عام

١٩٥٨ لوصف دول مثل كندا وأستراليا وهولندا .ومع ذلك، لم يكتسب المصطلح قبولًا واسعاً في الأوساط الأكاديمية حتى عقد السبعينيات من القرن العشرين وأصبح اصطلاح شائع لوصف هذه الدول ، وفي هذا الاتجاه كتب الباحث الكندي "روبرت إس روس Robert S. Ross " أحد أقدم الأعمال الأكاديمية حول القوى الوسطى في عام ١٩٧٥ في كتابه "الوضع والأمن: مستقبل كندا وهولندا من الحلف الأطلسي"، أكد فيها إن القوى الوسطى لها دور مهم دور تلعبه في تشكيل النظام الدولي، ولا سيما في مجالات الحد من التسلح ونزع السلاح وتحقيق الاستقرار العالمي(Ross 1975 , 15).

ثانياً : مفهوم القوى \ الدول المتوسطة: يطلق على القوى الوسطى بالإنكليزية Middle power للتعبير الدولة الوسيطة فهي الحلقة الوسطى ما بين المحيط الإقليمي لهذه الدول والقوى الكبرى أو العظمى، وتأتي أيضا في سياق اخر أنها القوة التي تربط ما بين العالم الثالث والعالم المتقدم، بل هناك من يذهب الى ابعد من ذلك بوصف القوى المتوسطة بانها (بيضة القبان) الموازن،(Ross 1975 , 17,20).التي توازن ما بين قطبية أميركية غربية وما بين قوى تدعو الى قطبية متعددة كالصين وروسيا الاتحادية وحتى الهند وجنوب أفريقيا وغيرها من القوى.

ويمكن القول ان القوة المتوسطة في النظام الدولي هي الدول التي لديها بعض النفوذ والقدرة على التأثير في الشؤون الدولية، ولكنها لا تمتلك نفوذًا كافيًا للتحكم في الأحداث بمفردها. لإنها تعد دولاً متوسطة الحجم فيما يتعلق بالقوة العسكرية والاقتصادية والسياسية.

أما منطلقات سلوك القوى المتوسطة في النظام الدولي، فتختلف باختلاف الدول، ويمكن أن تشمل على سبيل المثال لا الحصر (Teo 2017, 225- 227)

١. الحصول على تأييد من الدول الأقوى في المنطقة.
٢. الحصول على دعم دول أخرى ذات نفوذ متوسط في النظام الدولي.
٣. الاستفادة من التحالفات الاقتصادية والعسكرية مع الدول الأخرى لاسيما القوى العظمى او الكبرى.
٤. العمل على تطوير الابتكار التكنولوجي وتنمية الاقتصاد.

ثالثاً : معايير مكانة الدول المتوسطة : تختلف معايير القوى المتوسطة في النظام الدولي من دولة لأخرى ولكن هناك مواطن من الممكن ان يتفق عليها للوصول الى نتائج دقيقة في التوصيف لفهم ذلك في الجانب التطبيقي لأنموذج الدراسة ، ولكن بشكل عام يمكن تحديد اهم معايير القوة المتوسطة والتي تشمل:

١. معيار القوة الاقتصادية: تمتلك القوى المتوسطة اقتصادات قوية ومتنوعة، مما يسمح لها بالتنافس في السوق العالمية واللعب بدور هام في التجارة الدولية فكلما استثمرت هذه الدول مخرجات القوة الاقتصادية

المتمثلة بالناتج القومي الإجمالي ومعدل النمو والمساهمة في التجارة الدولية كلما انعكس تأثيرها في النظام الدولي، مما يؤهلها للعب دور الوسيط والمنافس المرغوب فيه في السوق الدولية على عكس القوى الصاعدة متمثلة بالصين التي تعد قوة صاعدة تهدد مكانة القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية لا سيما في المعيار الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق يمكن للقوى المتوسطة استثمار هذه القوة في جذب الاستثمارات الأجنبية وتنمية الصناعات الوطنية وتوفير فرص العمل لتحقيق الرفاهية لتقديم نموذج يحتذى به من قبل الدول النامية وغيرها، مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وتستطيع القوى المتوسطة الاستفادة من العولمة والتجارة الحرة وتحرير الاقتصاد، لتعزيز قوتها الاقتصادية وجعلها أكثر تنافسية، وبالتالي يمكن القول ان الدول المتوسطة هي دول ليست كالقوة الصاعدة من حيث معدل النمو ولا هي كالدول الصغيرة والنامية التي تعاني من التخلف في القطاع الصناعي والخدمي الذي يمثل عمود الاقتصاد للدول المتقدمة.

يمكن للقوى المتوسطة الاستفادة من التجارة الدولية وتوقيع الاتفاقيات التجارية مع دول أخرى، وذلك يمكن أن يساعدها على تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة. كما يمكن للقوى المتوسطة الاستثمار في البنية التحتية وتطوير الصناعات الحديثة والتكنولوجية.

٢. القدرات العسكرية: على الرغم من عدم قوتها كقوى كبرى، فإن القوى المتوسطة غالبًا ما تمتلك قدرات عسكرية قوية ومجهزة جيدًا يمكن أن تساهم في الأمن الإقليمي والعالمي. وبالنسبة للقوى المتوسطة التي تملك قوة عسكرية مؤثرة، فهي تستخدمها في دعم القوات الدولية المنتشرة لحفظ السلام وإيجاد الحلول السلمية للنزاعات الدولية. كما يمكن استخدام القوة العسكرية في الدفاع عن الدولة وحماية السيادة الوطنية، وذلك يمكن أن يساعد على تحقيق الاستقرار الداخلي وحماية البلاد من التهديدات الخارجية.(كينيدي ٢٠٠٣ ، ١٩٧)

تعد القوى المتوسطة مهمة في الأمن الدولي، حيث يمكن أن تساهم في المساعدة على الحفاظ على الأمن الإقليمي والدولي. على الرغم من عدم قوتها كقوى كبرى، فإنها قد تمتلك قدرات عسكرية جيدة ومجهزة جيدًا، والتي يمكن استخدامها لدعم الاستقرار والأمن الدولي. ويمكنها اللجوء إلى التحالفات والشراكات الدفاعية لتعزيز قدراتها العسكرية، وهذا يمكن أن يؤدي إلى دعم الاستقرار الإقليمي والدولي، وفي نطاق اخر تتطلع القوى المتوسطة في العمل على تعزيز الأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وذلك يساعد على تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي والدولي.

علاوة على ذلك، يمكن أن تستخدم القوى المتوسطة قدراتها العسكرية في إطار الأمم المتحدة ومهام حفظ السلام التي تقوم بها. فمثلاً، قامت إندونيسيا، وهي قوة متوسطة، بإرسال قواتها العسكرية إلى دولة تيمور الشرقية عام ١٩٩٩ لتحقيق الاستقرار السياسي والأمن في المنطقة، وتدعم إندونيسيا أيضًا قوات حفظ السلام في لبنان ودول أفريقيا الأخرى.

يتمتع القوى المتوسطة بميزة في تكلفة الحفاظ على الجيش، وهذا يمكن أن يتيح لها إمكانية توجيه الاستثمارات إلى مجالات أخرى، مثل البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية، ومن المتوقع أن تزداد أهمية القوى المتوسطة في السنوات القادمة مع التحولات الكبيرة في القوة انتشار القوة بين الدول ودخول الدول في مرحلة من التشابك لا سيما القوة الصاعدة التي بزغت من رحم القوى المتوسطة لتعلب دوراً يمثل مكانتها الدولية (Tawfeeq 2021 , 335-340).

٣.القوة الناعمة: غالبًا ما تتمتع القوى المتوسطة بهوية ثقافية قوية وتشتهر بمساهماتها في مجالات مثل الفن والأدب والرياضة. يستخدمون هذه القوة الناعمة لتعزيز نفوذهم وترويج قيمهم على المستوى العالمي. وهي تستخدم هذه الأداة لتعزيز مكانتها لأنها قوة معنوية غير ملموسة وكذلك اقل تكلفة من القوى المادية الخشنة والصلبة.

فالقوة الناعمة، تعني القدرة على تحقيق الأهداف والنفوذ في العلاقات الدولية من خلال الجذب والإقناع بالقيم والثقافة والإبداع والتكنولوجيا والسياسات المتبعة، ويرتكز هذا المفهوم على فكرة أن النفوذ والقوة في العلاقات الدولية ليست مقتصرة فقط على العنصر العسكري والاقتصادي، بل تتضمن أيضًا الجوانب الثقافية والاجتماعية والإعلامية. فهي أحد العناصر الرئيسية التي تؤثر على صورة الدولة وسمعتها في العالم، ويمكن أن تساعد على بناء الثقة والتعاون بين الدول. وتتضمن القوة الناعمة العديد من المكونات، مثل الثقافة والفنون والأدب والموسيقى والرياضة، وكذلك العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم والإعلام(Nye2004,20-1)

ومن الأمثلة الواضحة والرائدة على استخدام القوة الناعمة في العلاقات الدولية، نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير ثقافتها والفنون والأفلام والموسيقى والمسلسلات التلفزيونية وغيرها إلى العديد من دول العالم، مما يعزز مكانتها القائمة على نشر النموذج الأمثل للعالم والقيم الغربية.

٣.المعيار الجيو سياسي والتأثير الدبلوماسي: تتميز القوى المتوسطة بأنها تتمتع بقوة جيوسياسية متوسطة لكنها مهمة، حيث يتم قياس هذه القوة بالقدرة على التأثير في المنطقة الجغرافية المحيطة بها والتأثير على الدول المجاورة. وتتحقق هذه القوة من خلال العوامل الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية والعسكرية.

فالموقع الجغرافي للقوة المتوسطة يلعب دورًا هامًا في تحديد قدرتها على التأثير في المنطقة المحيطة بها. على سبيل المثال، تتمتع تركيا بقوة جيوسياسية كبيرة في المنطقة بسبب موقعها الاستراتيجي بين القارات الثلاث، وبسبب وجودها في شرق المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط، حيث تتمتع بعلاقات وثيقة مع العديد من الدول المجاور(McLaughlin 2017 ,2-3)، غالبًا ما تتمتع القوى المتوسطة بعلاقات دبلوماسية قوية مع الدول الأخرى، لا سيما في منطقتها، تستخدم هذه العلاقات الدبلوماسية للدعوة إلى الاستقرار الإقليمي والعالمي، فضلاً عن تعزيز مصالحها الوطنية (Koopmans ٢٠٠٤ ,١٣)

تمتلك القوى المتوسطة تأثيرًا دبلوماسيًا هامًا في النظام الدولي، إذ يمكنها العمل على تحسين العلاقات الدولية وتخفيف التوترات السياسية بين الدول، وذلك من خلال استخدام الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف والتحالفات. وهي قادرة على الوساطة في النزاعات الدولية وتسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وقد قامت البرازيل، على سبيل المثال، بالوساطة في النزاع بين الولايات المتحدة وكوبا عام ١٩٦٢، وقد أسفرت جهودها عن تحسين العلاقات بين البلدين. وتستطيع القوى المتوسطة أيضًا العمل على دفع المبادرات والقرارات الدولية في مجالات مختلفة، مثل حقوق الإنسان والتنمية والتجارة الدولية والتغيرات المناخية. وقد عملت جنوب إفريقيا والبرازيل والهند معًا في إطار مجموعة بريكس للدفع بخطط مشتركة لمكافحة التغيرات المناخية في النظام الدولي.

المبحث الثاني: مقومات مكانة أستراليا كقوة متوسطة في النظام الدولي:

لفهم مكانة أستراليا يجب ان نعطي نبذة عن طبيعة هذه الدولة من خلال الجذور التاريخية لها ومن ثمة استعراض مقومات قوتها وقدراتها المادية والمعنوية الثابتة والمتغيرة كقوة مهمة في النسق الدولي والظروف الجيو سياسية التي مكنتها من الحفاظ على امنها القومي، الى جانب بقائها كقوة متوسطة في ظل ارتباطها بالتاج البريطاني وعلاقاتها مع القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأميركية وباقي الدول الأوربية المتقدمة.

اولاً: المقومات الاقتصادية:

تعد أستراليا قوة اقتصادية كبيرة وهي من أكبر الدول المصدرة للمواد الخام في العالم، وتتمتع بنظام اقتصادي رأسمالي مستقر ومتقدم ولعل اهم تلك الموارد الطبيعية الفحم والغاز الطبيعي والنفط واليورانيوم وخام الحديد والنحاس الذهب، مما يجعلها دولة مصدرة لتلك المواد ويمثل جزء كبير في ناتجها القومي الإجمالي السنوي. يقدر ناتجها المحلي الإجمالي (الحالي) بـ ١.٦٩–1.7 تريليون دولار أمريكي في عامي ٢٠٢٢–٢٠٢٣، وتأتي بالمركز الثالث عشر كأكبر اقتصاد في العالم، وهي تمثل ١.٧% من الاقتصاد العالمي، وفي

ظل المؤشرات الاقتصادية التي تدعم مقومات قوتها تحتل المرتبة ١٨ في العالم حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الحالي) الذي يقدر بحوالي ٦٠,٤٤٣ دولارًا أمريكيًا (البنك الدولي ٢٠٢٣).

جدول (١) الناتج القومي الإجمالي الأسترالي بالمليار دولار ٢٠١٤-٢٠٢٣

ت	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
الناتج القومي	١٤٧٠	١٣٥٠	١٢١٠	١٣٣٠	١٤٣٠	١٣٩٠	١٣٣٠	١٥٦٠	١٦٩٠	١٧٤٠
معدل النمو	2.6%	2.2%	2.8%	2.3%	2.9%	2.2%	0.3%	2.1%	4.3%	4%

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :

1- Australian Bureau of Statistics. "Standard Economic Sector Classifications of Australia (SESCA)." *ABS*, 2021, https://www.abs.gov.au/statistics/classifications/standard-economic-sector-classifications-australia-sesca/latest-release.

٢- تقرير البنك الدولي، إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) – Australia ، موقع مجموعة البنك الدولي، متاح على الرابط الاتي :
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?contextual=default&end=2022&locations=AU&start=2014&view=chart

ويعطينا الجدول أعلاه أن الاقتصاد الأسترالي قد ارتفع الناتج القومي الإجمالي بشكل ملحوظ لا سيما في عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ الى أكثر من ١٧٠٠ مليار دولار بينما كان لا يتجاوز ال١٢٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٦، كما يلاحظ أن الاقتصاد الأسترالي قد تعافي بعد جائحة كورونا، إذ نجد أن معدل النمو قد انخفض الى ٠.٣% في عام ٢٠٢٠ وارتفع الى ٤.٣% في عام ٢٠٢٢.

أما قطاعات الاقتصاد الأسترالي فنقسم الى ثلاث قطاعات رئيسة الى جانب القطاع الاستخراجية والتعدين، إذ يساهم قطاع الزراعة بنحو ٤% من الناتج القومي الإجمالي و٢٦.٤% قطاع الصناعة أما قطاع الخدمات يصل الى ٦١.١% ، (OECD 2018, 180) أما باقي القطاعات فهي تشكل ٨% من الناتج القومي الإجمالي ، ويعد مؤشر لقوة الاقتصاد الأسترالي، إذ إن هيمنة قطاع الخدمات على الاقتصاد يؤكد تقدم الاقتصاد الأسترالي، ويعد في التراتبية الاقتصادية من المستوى الأول في التطور، لان الاقتصاد مر بمراحل تدريجية من الريعي الى الزراعة مروراً بالصناعة وصولا الى القمة وهو قطاع الخدمات بدون GAP (الهرمزي ٢٠١٧، ٤٧) .

شكل (١) قطاعات الاقتصاد الرئيسة للدولة من القاعدة الى القمة

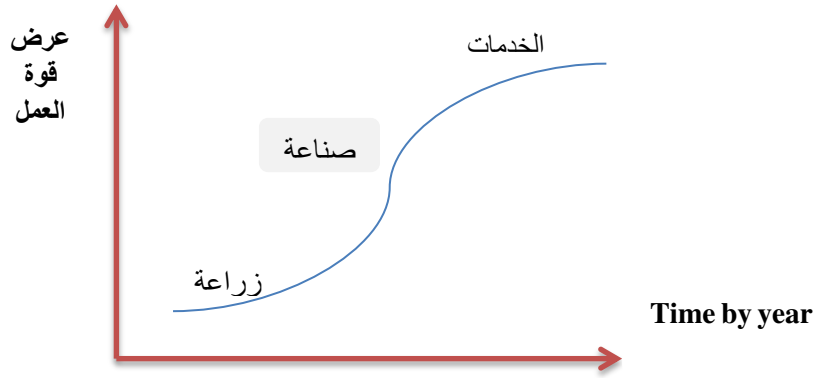

المصدر:سيف الهرمزي، معوقات الدولة الكردية، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للدراسات، العدد ١٢٤، ٢٠١٧، ص٤٨

وكما في الشكل (١) يشارك نجد ان قطاع الخدمات بنسبة ٦١.١% من الناتج القومي GNP ، ولعل اهم الوجهات التصديرية الداعمة لهذا القطاع كانت تجاه منطقة شرق آسيا (وتشمل آسيان وبلدان أخرى من شمال شرق آسيا)، حيث استقبلت ٦٤% من إجمالي صادرات البلاد في العام ٢٠١٦. وتتمتع أستراليا بثامن أكبر قيمة مقدرة من الموارد الطبيعية في العالم، حيث وصلت قيمتها في ٢٠١٦ إلى ١٩.٩ تريليون دولار. بالرغم من التراجع الذي حدث مؤخراً في قطاع التعدين، إلا الاقتصاد الأسترالي لا يزال مستقراً وقادراً على التعافي في عام ٢٠٢١، شكلت صناعات الخدمات والسلع الأسترالية حوالي ٨١% و١٩% من القيمة المضافة الإجمالية الحقيقية (GVA) على التوالي(Australian Economic 2023) .

شكل (٢) مساهمة القطاعات الرئيسة بالناتج القومي الإجمالي الأسترالي (نسبة مئوية)

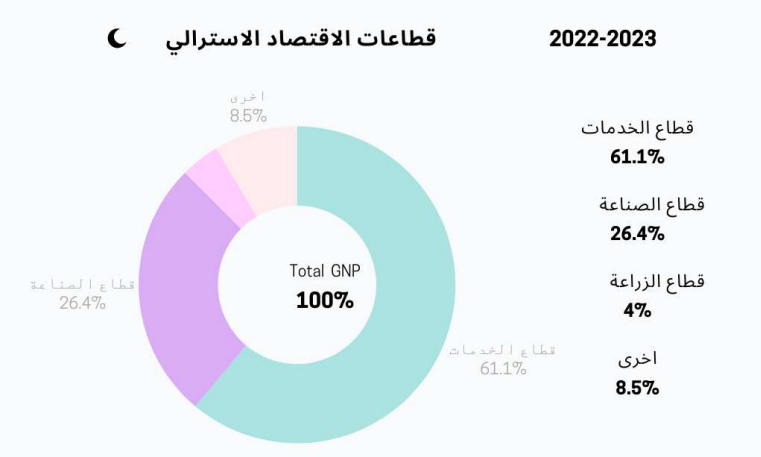

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

1- Paul Williams & Martin Gibbs، Australia's Economy & GDP | System, Resources & Government's Role,at:
https://study.com/academy/lesson/features-of-the-australian-economy.html
2- AUSTRALIA ECONOMIC PROFILE, Overview of Australian Economy, Sydney 2023, at:
https://pakconsulate.org.au/australia-economic-profile/
٣- أستراليا، الناتج القومي الإجمالي، اقتصاديات التداول TRADING ECONOMICS، ٢٠٢٤، متاح على الرابط الاتي:
https://ar.tradingeconomics.com/australia/gross-national-product

وفي عام ٢٠٢٢، وفقًا لصندوق النقد الدولي، ظل معدل النمو في أستراليا قويًا عند ٤.٢%. ويأتي ذلك بعد انتعاش قوي بنسبة ٤.٧٪ في عام ٢٠٢١. ويعد التعافي السريع لأستراليا جيدًا على المستوى الدولي، وهذه الزيادة في عام ٢٠١٩ مقارنة بمستوى ما قبل كوفيد-١٩ أعلى من متوسط الاقتصادات المتقدمة (٣.٧%) (Australian Economic Profile 2023).

تعتمد أستراليا على اقتصاد السوق المفتوح مع الحد الأدنى من القيود على استيراد السلع والخدمات، مما يجعل الاقتصاد عالي الإنتاجية والديناميكية، كما ان لديها اتفاقيات تجارة حرة، بموجب ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف، مع كل من نيوزيلندا، وسنغافورة، والولايات المتحدة الأمريكية، وتايلاند، وتشيلي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، وماليزيا، وكوريا، واليابان، والصين، وهونج كونج، وبيرو، وبروناي دار السلام، وكندا، والمكسيك، وفيتنام، ومؤخرًا مع الهند. ومن اهم الا اتفاقيات اتفاقية التجارة الحرة الإقليمية الشاملة (FTA) التي تغطي السلع والخدمات والاستثمار بين أستراليا ونيوزيلندا وتسعة من دول جزر المحيط الهادئ، التي يطلق عليها اتفاقية المحيط الهادئ (PACER Plus)، دخلت حيز التنفيذ في ١٣ ديسمبر ٢٠٢٠. فضلا عن ذلك دخلت اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري بين أستراليا والهند (AI ECTA) حيز التنفيذ في ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢، وهي اتفاقية مؤقتة تمهيداً للوصول إلى اتفاقية تعاون اقتصادي شاملة كاملة. وبالمثل، تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين أستراليا والمملكة المتحدة (Australia-UK FTA) افتراضيًا في حقبة جائحة كورونا التي دخلت حيز التنفيذ في ١٧ ديسمبر ٢٠٢١. (Australia's free trade agreements 2024)

وترشدنا لغة الأرقام الى تنوع الاقتصاد الأسترالي بالاعتماد على هذه الاتفاقات التي وفرت لها حيز كبير من الصادرات، إذ بلغ إجمالي الصادرات السلعية ٤٠١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢، وكانت أهم القطاعات هي خامات الحديد، كما بلغ الصادرات بنحو ٨٨ مليار دولار، يليه الفحم بنحو ٨٣ مليار، الى جانب الغاز الطبيعي المسال ٦٣ مليار دولار، والقمح ١٠ مليار دولار، وساهمت السلع الزراعية بشكل تراكمي بمبلغ ٤٨ مليار دولار في الصادرات. (Australia's free trade agreements 2024)

ويمكن الإشارة الى اهم مقومات الاحتياطات الطبيعية لأستراليا المتمثلة بالغاز الطبيعي اذ تقدر احتياطيات أستراليا بحوالي ٤ مليار متر مكعب، تعد ٢٠% منها مثبت أحواض الغاز ذات الاحتياطيات الكبرى هي حوضي "كارنارڤون وبراوس" في منطقة أستراليا الغربية، وكذلك "حوض بوناپرت" في الإقليم الشمالي و "حوض گيپسلاند وأوتواي" في منطقة فيكتوريا و"حوض كوپر–إرموناگا" في أستراليا الجنوبية، وفي الإنتاج فقد أنتجت أستراليا ٦٦ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي في العام ٢٠١٥، في حين كانت صادرتها في عام ٢٠٠٤ من الغاز المسال ١٠.٧ مليون متر مكعب فقط، أي ما يمثل ما يقارب الـ ٦% من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي المسال(Australian Energy 2016 ,3) .

ومن حيث الإنتاج تأتي أستراليا بالترتيب السابع بعد قطر بقائمة أكبر ١٠ دول منتجة للغاز الطبيعي عام ٢٠٢٢، بحصّة ٣.٨% من الإجمالي العالمي، بعدما ارتفع إنتاجها إلى ١٥٢.٨ مليار متر مكعب، مقارنة بـ ١٤٨.٢ مليار متر مكعب عام ٢٠٢١.(وحدة أبحاث الطاقة ٢٠٢٢) وكما هو موضح في الشكل (٣).

شكل (٣) يوضح الدول ال ١٠ الأعلى انتاجاً في العالم لعام ٢٠٢٢

المصدر : وحدة أبحاث الطاقة ، أكبر ١٠ دول منتجة للغاز الطبيعي في ٢٠٢٢.. ٣ بلدان عربية بالقائمة، منصة شؤون الطاقة، ٢٠٢٣-٠٦-٢٩ ، متاح على الرابط الاتي : https://attaqa.net/2023/06/29

كما لا نغفل أن أستراليا قوة اقتصادية مهمة وتلعب دورًا حاسمًا في التجارة العالمية، فهي عضو رئيس في الـ WTO و شاركت في تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية مختلفة، بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) والشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)

ثانياً : القدرات العسكرية الأسترالية:

مما لا شك فيه أن اهم المقاربات التي تتداخل في رفد المكانة لاي دولة تتمثل بالقوة والقدرة العسكرية التي تعتمد على المقوم الاقتصادي الذي يعزز من تطوير القوة العسكرية بكل صنوفها بما يناظر الثورة التكنو–معلوماتية التي أصبحت سمة القرن الحادي والعشرين، لذا فانه من المهم استقراء القدرات العسكرية الأسترالية لفهم الدور الذي تتحرك فيه سياسياً في منظومة القوى المتوسطة في النسق الدولي.

تشكَّل الجيشُ الأسترالي في آذار ١٩٠١ مع اندماج القوات العسكرية الاستعمارية الست المنفصلة وذلك عقبَ اتحاد أستراليا، إذ كانت القوات المسلحة السابقة متوزعة في كل من (نيو ساوث ويلز، فيكتوريان، كوينزلاند، أستراليا الغربية، جنوب أستراليا وتسمانيا). يتكوّن الجيش الأسترالي بشكلٍ أساسيّ من فرقتين: الفرقة الأولى وهي الفرقة القابلة للنشر في أماكن مختلفة عند الحاجة ثمّ الفرقة الثانيّة التي تُعد فرقة دفاعيّة أكثر من كونها هجومية وتُوكل لها مهمّة حماية الأراضي الأستراليّة، تتكوّن الأخيرة أيضًا من وحداتٍ احتياطيّة تُستدعى عند الضرورة. جديرٌ بالذكرِ هنا أنَّ الجيش الأسترالي لم ينشر تشكيلًا بحجم فرقة منذ عام ١٩٤٥ ولا يتوقّعُ القيام بذلك في المستقبل.(Ungerer 2007 , 538-549)

يحتل الجيش الأسترالي المرتبة ١٩ عالميًا من بين ١٤٠ دولة، تبلغ ميزانية الدفاع ومعدل الأنفاق السنوي ١٤٨ مليار دولار أمريكي، ويبلغ عدد سكانها ٢٦ مليون نسمة، بينهم قرابة ١٠,٧٠٠ مليون نسمة قوة بشرية متاحة للقتال، وتعداد جنود الجيش الأسترالي في الخدمة العسكرية للقوة البرية ما يقارب ٤٥٠٠٠ ألف جندي، فضلاً إلى ٢٠ ألف جندي في قوات الاحتياط فقط، وهو عدد ضئيل أمام قوات القوى الأخرى، على الرغم من مشاركة أستراليا في كثير من عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة والانتشار في قواعد خارجية مع الولايات المتحدة الأميركية ومساهمتها في قوات قتالية كان أخرها في أفغانستان (Australian Army 2024)

جدول (٢) عدد الجيش الأسترالي القتالية

الخدمة	دائم	احتياط نشط	المجموع
القوة البحرية	١٣.٦٥٧	٢.٨٢٣	١٦.٤٨٠
القوة البرية	٣٠.١٦١	١٤.٠٠٠	٤٤.٩٦٢
القوات الجوية	١٤.٨٣٨	٥.٠٧٠	١٩.٩٠٨
الإجمالي	٥٨.٦٥٦	٢١.٦٩٤	٨٠.٣٥٠

The source: Australian Defense Force, Logistic support، ٢٠٢٤ ,at:
https://en.wikipedia.org/wiki/Australian_Defence_Force
Australian Army, Australian Department of Defense website, 2024, available at link:
https://www.defence.gov.au/

أما مهمة القوة البرية الأسترالية فهي تتكون من ٦٠ ألف مقاتل منهم ١٤٠٠٠ جندي احتياط نشط أي انهم منخرطون بالنشاط المدني لكن يتم استدعائهم بشكل سنوي لمدة ١-٣ أشهر للإبقاء على الجاهزية، ووفق موقع وزارة الدفاع الأسترالية فان مهمة الجيش العمل لتمكين القوة المشتركة في السلم والحرب. (Australian Army 2024)

اما القوة الجوية التي تعد العامود الثاني في الجيش فهي تتشكل من قوات داخل الدولة وأخرى في قواعد إقليمية ف منطقة المحيط الهادئ وأخرى دولية في الشرق الأوسط، وتمتلك القوة الجوية الأسترالية ٤٢٥ طائرة حربية بينها ٧٥ مقاتلة فقط، و١٩ طائرة هجومية، و٣٨ طائرة نقل، كما يمتلك الجيش الأسترالي ١٣٣ مروحية عسكرية منها ٢٢ مروحية هجومية، في تأخر كبير وملحوظ على نظيره الصيني في هذا الجانب. بينما يمتلك الجيش الأسترالي ٤٨ قطعة بحرية فقط، و٦ غواصات، و٣ مدمرات و٨ فرقاطات و٦ كاسحات ألغام (إبراهيم ٢٠٢٢) ، ولتحقيق المهمة المناط بها من خلال توظيف القدرات العسكرية البرية والبحرية والجوية، يقوم الجيش بإنشاء قيادات الوية وهيكلتها وتوظيفها وإعدادها لتكون جاهزة للمهام المحلية والإقليمية والعالمية. تشمل هذه المهام ما يلي:

جدول (٣) المهام الداخلية والخارجية ومحل التواجد للقوات الأسترالية

ت	المهام الداخلية	المهام الخارجية	مكان المهام الخارجية
١	دعم الهيئات المدنية	مكافحة الإرهاب الدولي	أفغانستان \ العراق \ اليمن\ سوريا\ الفليبين
٢	حماية الحدود الدولة	حماية السكان المدنيين وحفظ السلام	تيمور الشرقية\ أفغانستان\ العراق\ بابوا غينيا\فيجي
٣	المساعدة الإنسانية الداخلية	عمليات الاستقرار والدعم العسكري	تيمور الشرقية\ أفغانستان \ العراق\ بابوا غينيا\ أوكرانيا
٤	الإغاثة في حالات الكوارث الداخلية	عمليات الاسترداد والإخلاء والأجلاء الخارجية	اليابان\ الصين \ جزر سليمان
٥		مكافحة القرصنة	بحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر وجنوب المحيط الهادئ

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

1- Australian Army, Mission and purpose ,at : https://www.army.gov.au
2- Australian Defense Force, Logistic support , 2024,at : https://en.wikipedia.org/wiki/Australian_Defence_Force

ومن اهم الأمثلة على القدرات العسكرية الاسترالية بالتنسيق مع التحالف الدولي ومع الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة شاركت وتشارك في (Firth 2024 , 17) :

- العراق وسوريا (محاربة تنظيم الدولة الإسلامية – ISIS): بالتنسيق مع التحالف الدولي الذي شكل لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا(Tawfeeq2017 , 130) .
- أفغانستان (حرب العشرين سنة): قدمت أستراليا دعمًا جويًا وعسكريًا ولوجستياً للقوات المحلية والتحالف، وكانت القوات الأسترالية تتواجد في إطار الجهود الدولية لتحقيق الاستقرار ودعم الحكومة المحلية.
- الصومال واليمن (مكافحة القرصنة): شاركت أستراليا في التحالف الدولي لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال في المحيط الهندي.
- جنوب البحر الصيني (الاستقرار الإقليمي): أستراليا تشارك في التحالفات الإقليمية لتعزيز الاستقرار في جنوب البحر الصيني وضمان الحرية في الملاحة الدولية.
- العمليات الإنسانية وحفظ السلام: كما شاركت أستراليا في العديد من العمليات الإنسانية حول العالم، مثل دعمها للجهود الإنسانية في إندونيسيا بعد التسونامي عام ٢٠٠٤، وكذلك عند حدوث الزلازل والفيضانات في اليابان والصين والجزر في المحيط الهادئ.

ولزيادة الدور الأسترالي بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأميركية فقد قررت الحكومة الفيدرالية تخصيص قرابة المليار دولار أسترالي، لتطوير القواعد العسكرية والمعسكرات التدريبية في شمال القارة.(Morrison 2021)

وبالفعل فى أواخر سبتمبر من عام ٢٠٢١ اعتمدت أستراليا على استراتيجية جديدة في مراجعة لسياسات الدفاع الاستراتيجية العسكرية الإقليمية والعالمية ، ومن هذا المنطلق دخلت كل من أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فى اتفاقية أمنية استراتيجية عُرفت باسم (AUKUS)[*1] ،وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية لم تنص صراحة على تحديد الصين كخطر استراتيجي فان المعاهدة إلى تهدف بالحقيقة الى تطويق التوسع الصيني وتقويضها، وجاء نصت الاتفاقية على مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين دون تحديد طبيعة هذه التحديات. كذلك أكد الرئيس الأمريكى "جو بايدن" بإن هدف هذه الاتفاقية هو تعزيز الأمن والاستقرار بشكل طويل الأمد فى منطقة الإندو–باسيفيك، دون ذكره صراحة بأن المستهدف منها هو الصين، فالصين تشهد موجة تنامى متسارعة فى قوتها التكنولوجية والعسكرية، خصوصا قواتها البحرية القريبة من منطقة الإندو– باسيفيك(محمد ٢٠٢٣ ، ٤).

* (AUKUS) اكواس: الأحرف الأولى من اسم كل دولة- هذه الاتفاقية تنص على دخول هذه الدول الثلاث فى تعاون أمني شمل القدرات السيبرانية والذكاء الصناعى وتبادل المعلومات الاستخباراتية، فضلاً إلى تزويد أستراليا بغواصات تعمل بالطاقة النووية.، فإن A اختصار لأستراليا، وUK للملكة المتحدة، وUS للولايات المتحدة الأميركية.

وتوضح وثيقة المراجعة الأسترالية، الدوافع التي جعلت من الضروري إدخال تعديلات على استراتيجيتها الدفاعية، وبعض من هذه الدوافع مرتبط بتراجع تأثير الموقع الجغرافي كأحد عوامل الحماية، لاسيما في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ولعل أهم هذه الدوافع هي كالآتي: (عابدين ٢٠٢٣، ٥)

١- ارتفاع مستوى المخاطر: مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت أستراليا بعيدة عن مركز الثقل الاستراتيجي في أوروبا ونصف الكرة الشمالي، أما القرن الحادي والعشرين ، ومع انتقال مركز الثقل الدولي إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ، فإن أستراليا ترى أن أمنها القومي بات أكثر تهديداً، ووجاء ذلك في قول وزير الدفاع، مارليس، فإن الاستراتيجية الدفاعية الممتدة على مدار عقود لم تعد كافية.

٢- انتقال مركز الثقل الاستراتيجي العالمي إلى المنطقة القريبة من أستراليا: فقد ظهر اتجاه لتخصيص موارد أكثر للميزانيات العسكرية، ومن المنظور الأسترالي، لم تعد الولايات المتحدة القطب الأوحد في النظام الدولي، كما أن الصين باتت وبشكل واضح في مطلع القرن الحادي والعشرين مهدداً لهيكل النظام الدولي القائم لاسيما وانها تدعي أنها تهدف الى الصعود السلمي، بيد ان تجليات بسط سيطرتها على بحر الصين الجنوبي يخالف ذلك. ولا يقف التخوف الأسترالي من الصين عند هذا الحد، وإنما هناك تخوف من تمددها تجاه الدول الجزرية جنوبي المحيط الهادئ (JACKMAN 2010 , 169-172).

٣- عدم وجود هيكل أمني إقليمي راسخ: في ظل هذا الحراك القوي اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، يزيد من فرص حدوث احتكاكات وصراعات، طالما لا توجد مثل هذه الهياكل الأمنية الراسخة للتعامل مع القضايا الساخنة. فحتى لو كانت الأطراف غير راغبة في نشوب الصراعات، فإنها يمكن أن تحدث بسبب سوء التقدير، والإدراكات المتعارضة، خاصة في وقت يتزايد فيه التلويح باستخدام الأسلحة غير التقليدية بما فيها النووية. وبما أن أستراليا تقع عند مفترق طرق منطقة المحيطين الهندي والهادئ، فإن ذلك يجعلها تحت تهديدات استراتيجية وصفت بغير المسبوقة.

تضاؤل وقت التحذير الاستراتيجي: في ظل التطورات التكنولوجية التي شهدها المجال العسكري، وآليات الحرب السيبرانية، لم يعد التعويل على عامل الوقت كبيراً حتى يصل التهديد المباشر إلى الدولة كما كان في السابق. (عابدين ٢٠٢٣، ٥)

ومن نافلة القول نجد أن لأستراليا ادوراً دفاعية تعاونية إقليمية مهمة فهي تتمتع بعلاقات دفاعية ثنائية متطورة مع معظم دول المنطقة، وتشمل أنشطة المشاركة الإقليمية الثنائية المحادثات السياسية والتدريبات المشتركة وبرامج التدريب التي يتم إجراؤها في أستراليا وخارجها، اذ يتدرب ما يقرب من ١٣٢٠ من أفراد الدفاع الأجانب في أستراليا في العامين ٢٠١٨-٢٠١٩ وكان معظم هؤلاء الأفراد من منطقتها المباشرة، في

حين أن التركيز الأمني لأستراليا كان على العلاقات مع دول جنوب–جنوب شرق المنطقة McLachlan)
(3, 2018 ، ولاسيما إندونيسيا والفلبين وماليزيا وسنغافورة، وأشارت وزيرة الدفاع الأسترالي ليندا رينولدز، إلى أن أستراليا تعزز الاتصالات الأمنية رفيعة المستوى مع اليابان وكوريا الجنوبية ، وكذلك الصين، وعملت أستراليا أيضًا على تعزيز العلاقات العسكرية الدفاعية مع تايلاند ولديها علاقات دفاعية نشطة مع دول جنوب المحيط الهادئ (تركي ٢٠٢٢)

ثالثاً: الموقع الجيو سياسي والتأثير الدبلوماسي:

عند الاطلاع على خارطة أستراليا نجدها أصغر قارة وواحدة من أكبر الدول على وجه الأرض، تقع بين المحيطين الهادئ والهندي في نصف الكرة الجنوبي. عاصمتها كانبيرا والعاصمة التجارية والسياحية سدني، وتقع في الجنوب الشرقي بين المراكز الاقتصادية والثقافية الأكبر والأكثر أهمية في سيدني وملبورن.

خارطة (١) الموقع الاستراتيجي لأستراليا

المصدر : خريطة أستراليا والدول المجاورة ، خريطة أستراليا الطبيعية ، متاح على الرابط الاتي :

https://trip24hr.com/

وكما في الخارطة (١) تطلعنا على تلك الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لأستراليا، فهي جزيرة تقع بين ثلاث محيطات وهما المحيط الهندي والهادئ والجنوبي، إذ يمتد البر الرئيسي الأسترالي من الغرب إلى الشرق لحوالي ٢٥٠٠ ميل (٤٠٠٠ كم) ومن شبه جزيرة كيب يورك في الشمال الشرقي إلى (ويلسونز برومونتوري) في الجنوب الشرقي لحوالي ٢٠٠٠ ميل (٣٢٠٠ كم). إلى الجنوب، تمتد الولاية القضائية

الأسترالية مسافة ٣١٠ أميال (٥٠٠ كم) (سامي ٢٠١٧) أخرى إلى الطرف الجنوبي لجزيرة تسمانيا، وفي الشمال تمتد إلى الشواطئ الجنوبية لبابوا غينيا الجديدة. يفصل أستراليا عن إندونيسيا من الشمال الغربي بحر تيمور، ومن بابوا غينيا الجديدة إلى الشمال الشرقي بحر المرجان ومضيق توريس، ومن إقليم جزر بحر المرجان بالحاجز المرجاني العظيم، ومن نيوزيلندا إلى الجنوب الشرقي بواسطة الحاجز المرجاني العظيم بحر تسمان، ومن القارة القطبية الجنوبية في أقصى يكون المحيط الهندي، أُطلق على أستراليا لقب "أقدم قارة"، و"آخر الأراضي"، و"الحدود الأخيرة (Shoebridge 2021).

قبل الحديث عن السياسية الأسترالية وتأثيرها الدبلوماسي في المحيط الإقليمي وعلاقاتها مع وحدات النظام الدولي المؤثرة في النسق الدولي فانه من المهم الوقوف على طبيعة النظام وصناعة القرار السياسي لأستراليا. فكما هو معلوم كانت أستراليا في السابق مستعمرة لبريطانيا، وعضو تابع لكومنولث الأمم البريطانية، ودستور أستراليا هو القانون الأعلى الذي تعمل الحكومة بموجبه، وينص الدستور الأسترالي على أن أستراليا دولة فيدرالية، برلمانية ديمقراطية، تمت المصادقة عليه في عام ١٩٠١ ملكة بريطانيا هي الرئيس الرمزي للحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات يمثلها الحاكم العام. ورغم أنه يتمتع دستوريا بصلاحيات واسعة، إلا أنه ملزم عمليا بمشورة كل الوزراء والمجلس التنفيذي الاتحادي. والمركز التنفيذي الفعلي هو رئيس الوزراء الذي يعمل بمساعدة المجلس الوزاري المصغر. اما البرلمان فيتكون من مجلسين، مجلس النواب ومجلس الشيوخ. ويضم مجلس النواب ١٥٠عضواً، ويضم مجلس الشيوخ (٧٦) عضواً.(الحمداني ٢٠١٧ ، ١٢٨٩)

وبعد استعراض هيكلية النظام السياسي الذي يشكل السلوك السياسي للسياسة الخارجية الاسترالية كقوة متوسط فان الموقع الجيو سياسي لها يعد من اهم المقومات التي تعزز مكانة أستراليا وتجعلها محط اهتمام من قبل الولايات المتحدة الأميركية لا سيما وانها ممكن أن تكون منطقة تأثير وتطويق للصين، ولعل اهم التحالفات الاستراتيجية التي استثمرت الموقع الجيو سياسي أستراليا "تحالف كواد " الذي يسمى بـ"الناتو الآسيوي" الذي يضم كل من أستراليا واليابان والهند الى جانب الولايات المتحدة الأميركية، بدأ هذا التحالف الحوار في عام ٢٠٠٧ واستمر حتى أخر ملتقى بينهم لتوحيد الجهود فيما يتعلق ببحر الصين الشرقي والجنوبي في عام ٢٠٢١، وهو تحالف شبه عسكري أو منتدى استراتيجي غير رسمي، يتضمن قمم شبه منتظمة، وتبادل للمعلومات الاستخبارية، وتدريبات عسكرية. وليس لديه نفس نوع الاتفاقيات العسكرية الموجودة لدى الناتو، مثل مفهوم "الدفاع الجماعي"، الذي يعد فيه الهجوم على أحد الأعضاء هجوما على الجميع. ويتعاون أعضاء "كواد" بشتى المجالات كما حصل في ظل جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، والكوارث

الطبيعية، والتغير المناخي، والاستدامة. والهدف الرئيس يتركز على الأمن في "منطقة المحيطين الهادئ والهندي" وعدها منطقة حرة ومفتوحة" فضلاً إلى التعاون في البنية التحتية، ردًا على مبادرة الحزام والطريق التي طرحها الرئيس الصيني شي جين بينغ.(سيد ٢٠٢٣، ٣-٤)

فقد عقدت فى أواخر أيلول عام ٢٠٢١ كل من أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة اتفاقية أمنية استراتيجية عُرفت باسم AUKUS– الأحرف الأولى من اسم كل دولة– هذه الاتفاقية تنص على دخول هذه الدول الثلاث فى تعاون أمنى يشمل القدرات السيبرانية والذكاء الصناعى وتبادل المعلومات الاستخباراتية، فضلاً إلى تزويد أستراليا بغواصات تعمل بالطاقة النووي(محمد ، ٢٠٢٣).

وليست الصين وحدها من تفاجأت بالاتفاقية، بل حتى فرنسا التي كان يربطها بأستراليا عقد بناء غواصات حربية، ويبدو ان السياسة الاسترالية اصبح لها تأثير كبير، إذ أعلنت باريس أنّ تراجع أستراليا عن صفقة أبرمتها في ٢٠١٦ مع مجموعة "نافال كروب" الفرنسية للصناعات الدفاعية لشراء غواصات تقليدية هو "قرار مؤسف" وقالت الخارجية الفرنسية في بيان بأن: "هذا القرار مخالف لنصّ وروح التعاون الذي ساد بين فرنسا وأستراليا"، كما أعربت الصين أن الدبلوماسية الاسترالية رسمت لنفسها نهجا جديدا خارج مكانتها المتوسطة، وأوردت صحيفة "The Global Times" الصينية، بأن أستراليا نصَّبت نفسها "خصماً" للصين. (محمد ، ٢٠٢٣).

المبحث الثالث: مستقبل المكانة لأستراليا في النظام الدولي

مما لا شك فيه أن الدراسات المستقبلية ليست صورة خيالية لواقع لم يتحقق بعد ولكنها دراسة لممكنات الحاضر، فهي جهد علمي منظم يسعى لتحديد احتمالات وخيارات مختلفة مشروطه لمستقبل دولة في ظل مجموعة من القضايا خلال مدد مستقبلية محددة بأساليب متنوعة اعتمادا على دراسات عن الحاضر والماضي تارة، وابتكار أفكار جديدة تارة أخرى.

ولدراسة مستقبل مكانة أستراليا كقوة متوسطة في النسق الدولي فانه من المهم تحديد المدد الزمنية التي على أساسها نرسم المشهد لهذه المكانة التي حددتها المعطيات، إذ تم اعتماد تصنيف "مينوسوتا" (نسبة للولاية الأمريكية) في المدى الزمني للدراسات المستقبلية الذي يقوم على خمسة أبعاد: (الهرمزي ٢٠١٦، ٣٥٩)

١. المستقبل المباشر: ويمتد لعامين.
٢. المستقبل القريب: ويمتد من عامين إلى خمسة.
٣. المستقبل المتوسط: ويمتد ما بين خمسة إلى عشرين عاما.
٤. المستقبل البعيد: ومدته بين عشرين إلى خمسين عاما.
٥. المستقبل غير المنظور: أكثر من خمسين عاما.

وقد استقر الباحث على رسم مشهدين الأول مشهد الاستمرارية (بقاء الحال على ما هو عليه) والثاني مشهد التطور في المكانة واستبعدنا مشهد التراجع الى مكانة أستراليا لغياب المعطيات الأنفة الذكر في المبحث الثاني بتراجعها على المدى المتوسط والبعيد في ظل ممكنات ومتضمنات سياسية واقتصادية وموقع جيو سياسي يمنع هذا المشهد وهذا ما سوف نستشرفه في المشاهد التي اعتمد السرد والاستقراء من المعطيات والمقومات التي تتكئ عليها مكانة أستراليا الإقليمية والعالمية.

اولاً : مشهد (الاستمرارية) بقاء الحال على ما هو عليه :

لعل اهم المعطيات والفرص الداعمة لهذه المشهد يتمثل بالجزء الأكبر منه في المشكلة التي تقود الى بقاء أستراليا على ما هو عليه، هو إصرار أستراليا على وضع نفسها في نموذج ومقترب القوة المتوسطة، من المؤكد ومن خلال الاطلاع على المعطيات في المقومات الدولية نجد أن أستراليا لا تمتلك كل الأدوات اللازمة لتأمين اتساع نطاق أهدافها الاستراتيجية المعلنة كقوة صاعدة اكثر تاثيراً لاسيما فيما يتعلق بالمقوم الديمغرافي الذي لا يتجاوز ال ٢٦ مليون نسمة ومذلك قدراتها العسكرية المحدودة الى جانب عدم امتلاكها برنامجا نوويا موازنا في الردع الاستراتيجي للصين. قد تتفوق في سيناريو عملياتي محدود لاسيما وان لها انتشار عسكري وقواعد خارج حدودها ولها حلفاء مهمين كالولايات المتحدة الأميركية والملكة المتحدة، لكن

تطوير القدرة على المضي قدمًا بمفردها لفترة طويلة وتحقيق "المكانة المرجوة" يمثل تحديًا مختلفًا تمامًا. وهذا يعكس نوع المأزق الذي تجد القوى الوسطى نفسها فيه في كثير من الأحيان؛ فهي ليست كبيرة بما يكفي لتكون قادرة على السيطرة على الآخرين بالقوة المطلقة، وأدواتها الخاصة من القوة العسكرية والاقتصادية، ولكنها ليست صغيرة جدًا بحيث يمكن بسهولة السيطرة عليها من قبل قوة كبرى. ويمكن القول إن أستراليا جعلت مكانتها كقوة متوسطة تعني أنها **(تفكر في كيفية تجنب الخسارة بدلاً من التفكير في معنى الفوز أو النصر)** (Black 2022 , 1-3).

وعلى الصعيد الاقتصادي الذي يعد من اهم مقومات قوتها التي تعزز مكانتها المستقبلية فانه على الرغم من أستراليا لديها موارد طبيعية ضخمة وأراضي واسعة صالحة للزراعة فضلا عن الناتج القومي الإجمالي الذي قد يصل في نهاية ٢٠٣٠ الى أكثر من ٢ ترليون دولار، وكذلك مشاركة أستراليا في الاتفاقيات التجارية في استراتيجيتها الاقتصادية الى جانب موقعها الجيوسياسي. التي تتجسد اتفاقية التجارة الحرة بين الآسيان وأستراليا ونيوزيلندا (AANZFTA) والاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP). فضلاً أن الازدهار والنمو الاقتصادي الذي تشهده أستراليا ارتباطاً وثيقاً بعلاقاتها التجارية، التي تعد نقطة قوة إلا أنها في الوقت نفسه تعد من نقاط الضعف في الإطار السياسي والأمني في المحيط الإقليمي وحتى الدولي والذي يتمحور بالاعتماد الاقتصادي على الصين بعدها أكبر شريك تجاري لها. وقد كشفت التوترات الدبلوماسية والنزاعات التجارية الأخيرة بين أستراليا والصين عن المخاطر المحتملة للاعتماد المفرط على سوق واحدة، ويؤكد هذا الضعف الاقتصادي أهمية تنويع الشركاء التجاريين للتخفيف من المخاطر الاقتصادية وحماية المصالح الوطنية العليا، ويشير النهج الذي تتبعه أستراليا في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية، وخاصة تلك المتعلقة بمبادرة الحزام والطريق الصينية، إلى استراتيجيتها الدبلوماسية والاقتصادية. ورغم الحذر بشأن العواقب الاستراتيجية لبعض مشاريع مبادرة الحزام والطريق، فإن أستراليا تدرك أيضا إمكانية المشاركة الاقتصادية ذات المنفعة المتبادلة. (Olivier 2023, 417-422)

والمتطلع الى بوصلة التوجهات الصينية في احتواء أستراليا في ظل التحالف الأميركي البريطاني يجد أن مشهد الاستمرارية يعززه ما تروم به سياسة الصين بعيدة المدى ، وتجدر الإشارة إلى أن الأخيرة قد استقبلت ٨١% من إجمالي صادرات أستراليا الخارجية من خام الحديد في العام ٢٠٢٠، وحصل الاقتصاد الأسترالي مقابل هذا الحجم الضخم من الصادرات على عائد يقدر بـ ١٣٦ مليار دولار، وهو ما يجعل صادرات خام الحديد الأسترالي إلى الصين الأكبر حجما والأعلى قيمة بين "الصادرات الأسترالية"، بالمقابل عملت الصين على مبدا العصا والجزة في هذه المحور من خلال إعلانها استخدام تكنولوجيا حديثة لإعادة

تدوير المخلفات من الحديد والصلب والبحث عن إمدادات بديلة عن أستراليا، ومن دول أخرى والعمل على تخفيض صادرات خام الحديد الأسترالي إلى النصف في السنوات الخمس القادمة، ويبدو أن الصين بعد إعلان تحالف "أوكوس".(تحالف أوكوس ٢٠٢١ ، ٨) وهذا يجعل ان لا تذهب أستراليا بعيدا عن الواقع الذي تعتمده لاسيما وان الصين شريك اقتصادي مهم يعزز ناتجها القومي ويجعل ميزان مدفوعاتها فائض لصالحها من حيث الميزان التجاري بين البلدين ، لذا نجد ان أستراليا على المدى المباشر والقريب ستبقى مكانتها واستراتيجيتها تتوافق مع ذلك كقوة متوسطة لا تروم الخروج عن اطار سلوكها الإقليمي والدولي المناط بها .

ولا نغفل أن أستراليا سياسياً ما زالت لم تعترف بتايوان كدولة مستقلة منذ أن أقامت علاقات دبلوماسية مع بكين في العام ١٩٧٢، والتي نصت على أن للحكومة الصينية السيادة القانونية على تايوان واعترفت بأن تايوان مقاطعة تابعة للصين (كونا ٢٠٢٢)، وهذا يعزز الراي أن الموقف الأسترالي مازال في خطواته الأولى في التطلع الى ابعد مما تتوق اليه القوى الكبرى في احتواء أو تطويق الصين الذي اصبح مهمينا ومؤثراً ولا يمكن الاستغناء عنه ويؤثر بشكل فاعل بالوحدات الدولي ومكانتها الدولي في النسق الدولي ومنها أستراليا، وبالتالي نجد أن السياسية الخارجية الاسترالية لا تذهب بعيدا عن الواقع الذي تفرضه مقومات قوتها من جهة وارتباطاتها الإقليمية من جهة أخرى في الحفاظ على مكانتها وعلى الأرجح كما نستشف على المدى المباشر والقريب.

ثانياً: مشهد (التطور) باتجاه القوة الصاعدة:

أستراليا كما هو معلوم ومفهوم طرف فاعل مهم في المنظومة الإقليمية والدولية، ولها دور مهم تلعبه في مختلف المجالات. فهي بلد عضو في العديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين وغيرها وهو يعطيه صورة مشرقة ومقبولية كبيرة في المنظمات الدولية ذات المنظور العالمي وفي مقدمتها الأمم المتحدة. لما لها من الأدوار والمساهمات الرئيسية في مختلف دول العالم على المستوى الإغاثي والإنساني والعسكري والأمني وصولا الى الفضاء السيبراني كل هذه الركائز جعلت منها دولة تتطلع من خلال الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن العالميين الى أفق يخرجها من مكانتها المتواضعة الى مكانة مهمة كقوة صاعدة في النسق الدولي.

واذا كانت العلاقات الاقتصادية الاسترالية الصينية وثيقة ومتميزة مما يجعلها معطى مهم في حفاظ الأولى على علاقات ودية لا تخرج عن اطار مكانتها كقوة متوسطة إلا أن هذا الخوف الحالي في أستراليا في ظل الحكومة الأخيرة يجدها انه عامل دافع باتجاه إعادة المراجعة في سياستها الخارجية واستراتيجيتها الشاملة تجاه الصين التي كما يراها الكثير من السياسيين الأستراليين وحلفائهم بانها سوف تهيمن على منطقة

المحيطين الهندي والهادئ على المدى البعيد بل من الممكن على المدى المتوسط. (Olivier 2023, 417-422)

وكان الكثير من المتفائلون من الداخل الأسترالي وحتى الأمريكان يأملون أن تتمكن أستراليا من الاقتراب من الصين ووضعها في مدار مقبول اقليمياً ودوليا لا يتعدى سياستها المعلنة كقوة صعود سلمي وليس كقوة تعديلية في النظام الدولي وكان من المنتظر في السياسات السابقة تسعى الى أن تصبح دولة أكثر انفتاحا أو أن تتمكن من التوسط في التعاون بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، لكن الصعود والحراك العملياتي في المحيطين وبالتحديد في بحر الصين الجنوبي والشرقي يظهر أن كانبيرا ليس لها تأثير يذكر في سياسات بكين. مما دفع رئيس الوزراء الأسترالي بتغيير سياساته، فلا يزال بإمكانه إعطاء ثقل للجهود الأميركية والبريطانية لردع النزعة التحريفية الصينية. (Holmes 2013 , 3)

ومما يدعم هذا المشهد دخول أستراليا في تحالفات استراتيجية ذات أهداف بعيدة المدى كتحالف "اكواد" الرباعي الذي يقطع الطريق على ويحد في أضعف حالته من طريق الحرير، وتحالف "اكواس AUKUS " الثلاثي "الانكلوسكسوني" الذي يعتمد على الإرث التاريخي لرفد افقه المستقبلية والذي من الممكن أن يعزز من دور أستراليا الى مركز مهم في النسق الدولي كقوة صاعدة ، وهو ما يعزز تحقيق توازن القوى في منطقة المحيطين الهندي والهادئ عن طريق أستراليا في ساحة الصراع الأمريكي الصيني عبر تعظيم قوتها البحرية لمواجهة القدرات المتزايدة للقوة البحرية الصينية، والوصول إلى تحقيق توازن القوى الذي يمنع الهيمنة الصينية في المنطقة. ويبدو أن الغواصات النووية التي ستتسلمها أستراليا كجزء من اتفاقية التحالف قادرة بشكل كاف على تحقيق هذا الدور، حيث تستطيع قطع مسافات طويلة في أعماق البحار وبسرعة أعلى نسبيا من الغواصات العادية، وهو ما يجعل نطاقها أوسع وأقل عرضة للانكشاف، ويمنحها القدرة على أداء مهام في المحيطين الهندي والهادئ، فضلاً إلى إمكانية تزويدها بأسلحة نووية. (تحالف أوكوس ٢٠٢١ ، ٨)

فأولا وقبل كل شيء، تستطيع أستراليا أن تستثمر المزيد في قدرتها على الصمود والاعتماد على الذات، وخاصة فيما يتصل بسياسة الدفاع الوطني والنمو. وبوسعها أيضاً أن تمارس نفوذها من خلال إقامة تعاون دبلوماسي وأمني أوثق مع وبين القوى المتوسطة المتشابهة، وأبرزها الديمقراطيات الإقليمية مثل الهند واليابان، وبناء الشراكات مع البلدان النامية في جزر المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا. لتعزيز رؤية أستراليا لـ "منطقة المحيطين الهندي والهادئ المسالمة والمستقرة والمزدهرة " وتجعل من الصعب على بكين الاستيلاء على أو السيطرة على الهيئات الإقليمية(Gyngell 2005, 99-104)

الخاتمة:

في الختام، تعد أستراليا لاعبًا مهمًا في النظام الدولي، ولها دور مهم تلعبه في مختلف المجالات، بما في ذلك الأمن والدفاع والاقتصاد والبيئة والمساعدة الإنسانية والدبلوماسية، من خلال استعراض اهم المقومات لأستراليا نجد أن القدرات الاقتصادية تمكنها من أن تتطلع وان تأخذ مسارها باتجاه القوة الصاعدة على المدى المتوسط والبعيد لاسيما وان الناتج القومي الإجمالي الذي بلغ ١.٧ ترليون دولار ويستشرف انه سيصل خلال ٥ سنوات الى اكثر من ٢ ترليون فضلا عن معدل النمو المستمر الذي يستقر في المتوسط ٢.٦%، الى جانب الموقع الجيوسياسي المهم الذي تتمتع به أستراليا من المساحة الكلية التي تقدر بأكثر من سبعة ملايين كيلو متر مربع، الى جانب موقعها المتميز اذ يحدها المحيط الهندي من الغرب والمحيط الهادئ من الشرق مما جعلها محور رئيس في التحالف الاستراتيجية والاقتصادية ولعل أخر تلك التحالفات "اكواد" و"اكواس" الذي رسم خارطة طريق لها لتكون قوة مؤثرة تتطلع الى أن تكون قوة صاعدة واعدة اذا ما تم استثمار باقي مقومات القوة الأخرى كالقوة العسكرية التي من الممكن أن تضطلع باتجاه القوة النووية ولا نغفل أنها بدأت بمشروع جديد للغواصات التي تعمل بالوقود النووي فضلا عن ذلك ان تطوير القوة العسكرية بما يتناسب والقوى المنافسة كالصين في أخر مراجعة في عام ٢٠٢١ يمكنها من لعب الدور السياسي المؤثر في النسق الدولي ، نظراً لموقعها الاستراتيجي الحيوي في المحيطين الهادئ والهندي، الى جانب موقعها في الفناء الخلفي للصين. ولذلك يمكن القول إن هذه الشراكة والتحالف مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان والهند ستسمح لأستراليا أن تصبح لاعباً قوياً في التوازن البحري في منطقة كانت ولاتزال، ضمن "الأهداف التوسعية للنفوذ الصيني"، وفي المدى المباشر والقريب من المحتمل وفق المعايير التي تتكئ عليها القوة المتوسطة أن تبقى أستراليا تحت نطاق هذه المكانة لاسيما وان العامل الديمغرافي والاعتمادية الاقتصادية الحالية مع الصين الى جانب محدودية القوات العسكرية.

ويبدو للمتطلع الى طبيعة السياسية الأسترالية الإقليمية يجد أن محيط أستراليا هو المفتاح بالنسبة إلى للقوى المتنافسة والمتصارعة في منطقة المحيطين للحفاظ على التوازن الإقليمي في العلاقة مع الصين من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى. وما يدعم تلك الرؤية الاستراتيجية الأسترالية التي تقوم على مبدأ (الاعتماد الاستراتيجي) على حليف خارجي، فتاريخياً كانت تعتمد المملكة المتحدة في تحقيق أهدافها الخارجية، ثم انتقلت الاعتمادية الخارجية على بالولايات المتَّحدة الأميركية مع تحولها قوة أحادية القطبية وقوة عالمية بعد الحرب العالمية الثاني وبشكل ملحوظ بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وأزداد بشكل أكثر وضوح مع صعود الصين وتمددها في منطقة المحيطين.

المصادر العربية :

١. صدفة محمد محمود ، القوى المتوسطة في النظام الدولي : التعريفات والاتجاهات النظرية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة، أب ٢٠١٣ .
٢. بول كينيدي صعود وسقوط القوى العظمى: التغير الاقتصادي والصراع العسكري ،المنظمة العربية للترجمة ، بيروت، ٢٠٠٣.
٣. سيف الهرمزي، معوقات الدولة الكردية، مجلة أراء حول الخليج ،مركز الخليج للدراسات، جدة ، العدد ١٢٤ ، ٢٠١٧.
٤. محمد فضل علي محمد ، محددات انضمام أستراليا إلى "معاهدة أوكوس" الأمنية: دراسة تحليلية من منظور بنائى ،مؤسسة الأهرام ، دراسات، مجلة السياسة الدولية، ١-٢-٢٠٢٣ .
٥. السيد صدقي عابدين، الردع المبكر: مراجعة استراتيجية الدفاع لأستراليا.. توازن أم تهديد للصين؟، مجلة آراء المستقبل، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، ٠٢ مايو ٢٠٢٣.
٦. عبد الكريم عبد الصاحب حسن الحمداني و احمد حميد عباس الأرناؤوط، الانتخابات البرلمانية في أستراليا ٢٠١٦، المجلة السياسة والدولية، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية، العدد ٣٥-٣٦ ، ٢٠١٧.
٧. سيف الهرمزي ، مقتربات القوة الذكية كالية من اليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الأميركية انموذجا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٦.
٨. نشوى عبد النبي سيد، التحالفات الأمريكية (I2U2 – Quad – AUKUS) هل تعتبر آداة أمريكية لمواجهة النفوذ الصيني "مبادرة الحزام والطريق، المركز الديمقراطى العربى، برلين ، ١٦. يوليو ٢٠٢٣ .
٩. تحالف "أوكوس".. الصراع الصيني الأمريكي يدخل مرحلة جديدة، مالات دولية، مركز أسباب، العدد ٢٤ ،٢٤ أكتوبر ٢٠٢١،
١٠. كونا : أستراليا تنفي أي خطط لتغيير سياستها الخارجية مع تايوان ، الشؤون السياسية ، وكالة الأنباء الكويتية، متاح على الرابط الاتي: https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1533801&language=ar
١١. وحدة أبحاث الطاقة ، أكبر ١٠ دول منتجة للغاز الطبيعي في ٢٠٢٢.. ٣ بلدان عربية بالقائمة، منصة شؤون الطاقة، ٢٠٢٣-٠٦-٢٩ ، متاح على الرابط الاتي : https://attaqa.net/2023/06/29
١٢. محمد فضل على محمد، محددات انضمام أستراليا إلى "معاهدة أوكوس" الأمنية: دراسة تحليلية من منظور بنائى ، دراسات، مؤسسة الأهرام ، مجلة السياسة الدولية القاهرة ، ١-٢-٢٠٢٣ ، متاح على الرابط الاتي : https://www.siyassa.org.eg/News/18500.aspx
١٣. هبة سامي ، خريطة أستراليا: حدودها ومدنها الرئيسية وسكانها ، موقع البلاد ، متاح على الرابط الاتي : https://biladblog.com
١٤. نور عماد تركي، برامج أستراليا الأمنية في منطقة جنوب المحيط الهادئ ، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ، ديسمبر ٠٧، ٢٠٢٢ ، بحث متاح على الرابط الاتي : https://www.europarabct.com/
١٥. محمد إبراهيم ، الانتشار العسكري الأمريكي في جوار الصين ، أب ٢٠٢٢ ، متاح على الرابط الاتي :

https://alkhanadeq.org.lb/post.php?id=3422

١٦. مقارنة بين قدرات الجيش الصيني ونظيره الأسترالي.. من يتفوق على الآخر؟، ١٧ سبتمبر / أيلول ٢٠٢١ ، متاح على الرابط الاتي :

https://arabic.cnn.com/world/article/2021/09/17/weapons-explainer-china-vs-australia

المصادر الأجنبية :

1.Ross, Robert S. "Status and Security: The Future of Canada and the Netherlands in the Atlantic Alliance." Toronto: University of Toronto Press, 1975.
2.Joseph Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics. Public Affairs, 2004, p 20-22
3.Sara McLaughlin and Miriam Fendius Elman, The source is "Middle Powers in International Politic, published by Stanford University Press, 2017.
4.Koopmans, Ruud. The Making of a European Public Sphere: Media Discourse and Political Contention. Cambridge University Press, 2004. Page 13.
5.OECD, Australian Services Trade in the Global Economy, OECD Publishing, Paris (23 Oct 2018).
6.Tawfeeq, Saif Nussrat, and Salam Sayel Hammoud. "Rising Powers: A Study of Indicators and international standing." Tikrit Journal For Political Science 2.24 (2021.
7.Hon Ian McLachlan, AO MP, 'The Defense Reform Program and Regional Engagement', to the Joint Services Staff College, Weston ACT, 29 April, review 2018.
8.Ungerer, Carl. "The "middle power" concept in Australian foreign policy." Australian Journal of Politics & History 53.4.(٢٠٠٧)
9.Australian Energy Update 2016, office of the chief economist, Department of Industry, Innovation and Science , Canberra, September 2016.
10. Firth, Stewart. Australia in international politics: an introduction to Australian foreign policy. Routledge, 2020.
11. Tawfeeq, Saif Nussrat. "The New Actors of the International System in the 21st-Century." Tikrit Journal For Political Science 3.11 (2017).
12. Marigold Black and Peter Dortmans , Strategic Advantage, Sovereignty and Australia's Geopolitical Identity, RAND Corporation, International report , October 18, 2022 .
13. Charlotte Olivier. "Navigating the Geopolitical Landscape: An In-Depth Analysis of Australia's Strategic Position". International Journal of Science and Society, Vol. 5, no. 4, Sept. 2023.
14. James R. Holmes, The Geopolitics of Australia, DIPLOMAT MEDIA INC., October 09, 2013.
15. Gyngell, Allan. "Australia's Emerging Global Role." Current History 104, no. 680 (2005)
16. SIMON JACKMAN, Pauline Hanson, the Mainstream, and Political Elites: The Place of Race in Australian Political Ideology, Australian Journal of Political Science, Issue 2, 09 Jun 2010.
17. Australian Economic Profile, Overview of Australian Economy, Sydney 2023, at:
18. https://pakconsulate.org.au/australia-economic-profile/
19. Australia's free trade agreements (FTAs) , Department of Foreign Affairs and Trade , John McEwen CrescentBarton – Australian government, 21\1\2024,at :

20. https://www.dfat.gov.au/trade/agreements/trade-agreements
21. Energy in Australia , https://en.wikipedia.org/wiki/Energy_in_Australia
22. Australian Army, Australian Department of Defense website, 2024, available at link:
23. https://www.defence.gov.au/
24. Australian Army , https://en.wikipedia.org/wiki/Australian_Army.
25. Scott Morrison , Scott Morrison says military upgrades for wargame exercises prepare Australia in face of 'uncertain world' , 28 April 2021, at:
26. https://www.sbs.com.au/news/article/scott-morrison-says-military-upgrades-for-wargame-exercises-prepare-australia-in-face-of-uncertain-world/0c9fs9zpf
27. Michael Shoebridge , Australia's Strategic Geography, Defense .info , 05/27/2021 at :
28. https://defense.info/re-thinking-strategy/2021/05/australias-strategic-geography/